المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد80/ شهر أذار/ سنة 2024

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X

https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

دور الشمول المالي في تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة المصرية للمدة 2011-2021

The Role of Financial Inclusion in Enhancing the Economic Participation of Egyptian Women ... for the period (2011-2021)

آية فاضل جبار/الباحث أ.د. وفاء جعفر المهداوي/المشرف

Aya fadhl jabar wafaa jaffer almahdawe

ayafadhal94@gmail.com dr_wafaaal_mahdawi@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

الكلمات الرئيسية: الشمول المالي ، تمكين المرأة ماليا و اقتصاديا .

Keywords: financial inclusion, empowering women financially and economically.

المستخلص

تناول هذا البحث الشمول المالي من حيث المفهوم والنشأة والتطور، كما تناول التمكين المالي للمرأة مبيناً العلاقة بين الشمول المالي والمرأة، وقد استعمل الأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات، والتي تشمل مراجعة وتحليل المعلومات والبيانات في الأدبيات المالية والمصرفية، وبيان مديات استجابة دولة مصر للبرامج والخطط الدولية المناهضة للمرأة في المجتمع واستعراض التوجهات المحلية لديهم، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها هو انه بالمقارنة مع دول العالم المتقدم فان المرأة المصرية ولغاية الوقت الحالي لازالت تعاني من الانخفاض النسبي في مصادر التمويل وتردي المناخ المالي اللازم للشروع بإقامة مشروعاتهن الاقتصادية، وهو مبرر رئيسي من المبررات التي تعمل على اضعاف المشاركة الاقتصادية المتوازنة، كما وتوصل البحث إلى مجموعة توصيات أهمها انه لابد من تكثيف وتعدد مصادر التمويل الاساسي للمرأة المصرية والبيئة الاقتصادية الملائمة لها من خلال ضبط الخطط والبرامج الوطنية الجزئية لسياسة الشمول المالي المستهدف للنساء المهمشات ودعمهن لإقامه المشروعات الاقتصادية، والالتحاق بالركب العالمي لبلوغ اهداف التنمية المستدامة

Abstrac

This research dealt with financial inclusion in terms of concept, origin, and development. It also dealt with the financial empowerment of women, showing the relationship between financial inclusion and women. The descriptive analytical method was used for the data, which includes reviewing and analyzing information and data in the financial and banking literature, and indicating the extents of Egypt's response to international programs and plans. The opposition to women in society and a review of their local attitudes, and the research reached a set of conclusions, the most important of which is that compared to the countries of the developed world, Egyptian women, until the present time, still suffer from the relative decline in the sources of financing and the financial climate necessary to initiate the establishment of their economic projects; It is a major justification of the justifications that weaken the balanced economic participation. The research also reached a set of recommendations, the most important of which is that it is necessary to intensify and multiply the sources of basic financing for Egyptian women and the appropriate economic environment for them through controlling partial national plans and

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

programs for the policy of targeted financial inclusion of marginalized women and supporting them to set up projects. economic; Join the global community to achieve the goals of sustainable development.

المقدمة

كشفت نتائج الدراسات والابحاث للأزمة المالية العالمية بعد عام (2008) عن وجود خلل مالي وهيكلي في النظام المالي والمصرفي العالميين الامر الذي انعكس على معدلات سيولة القطاع المصرفي وجعل من تلك الأنظمة المالية غير قادرة على مواجهة التزاماتها، مما دفع العديد من المنظمات والمؤسسات المالية الدولية والرقابية الى إعادة النظر في عمل هذه الأنظمة ومعالجة مواطن الخلل فيها، إذ بينت تلك النتائج عن وجود فئة كبيرة من داخل المجتمعات مستبعدة ماليا أي لم تتاح لها فرصة الحصول على الخدمات المالية والمصرفية، وان امكانية الاستفادة منها تدر كميات هائلة من السيولة، ولضم تلك الفئات المستبعدة للعمل ضمن الأنظمة الرسمية تطلب الأمر تبني سياسات ومعايير واستراتيجيات تعمل على النهوض بواقع هذه الأنظمة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب و تحمل الصدمات، اندرجت تلك الاصلاحات تحت مفهوم "الشمول المالي" الذي يتيح فرصة الحصول على الخدمات المالية والمصرفية عبر الانظمة الرسمية سواء الافراد او المؤسسات وبشكل خاص الافراد من ذوي الدخول المنخفضة بسهولة ويسر وبأسعار مناسب تجنبهم اللجوء الى الأنظمة غير الرسمية التي تهدد بعدم تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. ان تطبيق سياسة الشمول المالي للمرأة تتباين مستويات نتائجها من دولة الى اخرى وبحسب طبيعة البنى التحتية المالية لديها، ودرجة تقدمها وتطورها المالي والمصرفي وكذلك حسب التباين المجتمعي للدول المختلفة وايضا على مدى الفجوة بين الجنسين، ولأجل ذلك تم اختيار موضوع البحث لتعزيز قدرة المرأة اقتصاديا من خلال الخطط والبرامج الوطنية التي يتبناها البنك المركزي المصري للشمول المالي الهادف الى اسعاف المرأة المصرية من خلال الادوات الموزعة في المصارف فيما تقدمه للمرأة من منتجات و ائتمانات وتحديد نقاط الضعف والقوه فيها، بهدف اعادة النظر بالخطط الجزئية لسياسة الشمول المالي المحقق لمتطلبات المرأة المالية والاقتصادية من اجل حفز المشاركة الاقتصادية.

اولا: اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في استعراض دور سياسة الشمول المالي للمرأة والاثار الناجمة عن تبني استراتيجيات وبرامج وطنية داعمة لها، في تعزيز المشاركة الاقتصادية والنمو الاقتصادي المشترك والمتوازن اجتماعيا، فهناك علاقة ارتباط قوية بين وصول المرأة الى المنتجات والخدمات المالية من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة اخرى، اذ ان زيادة اشراك المرأة في الاقتصاد عبر رفدها بالتمويل اللازم من شأنه ان يحقق مكاسب في الناتج المحلي الاجمالي.

ثانيا : مشكلة البحث: ان مشكلة البحث تكمن في ضعف فاعلية تأثير الخطط والبرامج الوطنية المستجيبة لتطبيق الشمول المالي الداعم للمرأة المصرية، بالمقارنة مع دول العالم المتقدم، الامر الذي ينعكس على اضعاف المشاركة الاقتصادية من جانبها.

ثالثا : فرضية البحث: ان تكثيف الجهود نحو توسع وتعدد مصادر التمويل الاساسية للمرأة المصرية والعمل على تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم لها من خلال ضبط الخطط والبرامج الوطنية الجزئية لسياسة الشمول المالي المستهدف للنساء المهمشات ودعمهن لإقامه المشروعات الاقتصادية من الممكن ان يوفر فرصا لحفز الانتاج المحلي الاجمالي بشكل متفق مع اهداف التنمية المستدامة.

رابعا: اهداف البحث: يهدف البحث للوصول الى المخرجات الاتية :

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

1- الافصاح عن مفهوم الشمول المالي للمرأة والاثار المتعددة على تبني السياسات الداعمة للمرأة في المجتمع المصري.
2- الوصول الى اقطاب القوة والضعف لتطبيق سياسة الشمول المالي الداعم للمرأة المصرية.

خامسا: منهجية البحث: بالنظر الى البيانات الرسمية المتاحة والمعتمدة في البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي بأسلوبه الوصفي التحليلي.

هيكلية البحث: لغرض الوصول الى أهداف البحث فقد تم تقسيم هذه الدراسة الى اربع مباحث تناول المبحث الاول (مفاهيم الشمول المالي للمرأة ... دلالات تنموية) حيث استعرض مفاهيم الشمول المالي الداعم للمرأة وبيان الدلالات التنموية من خلاله وتضمن المبحث الثاني) واقع الشمول المالي في مصر)عرج فيه على واقع الشمول المالي في مصر وكان المبحث الثالث تحت عنوان (المرأة والحقوق المصرية ... سياسات واتجاهات عامة (2011-2021) فهو يبين واقع المرأة المصرية، اما المبحث الرابع (دور الشمول المالي في رفع مستوى تمكين المرأة المصرية 2011 - 2021) حاولت فيه الدراسة بيان مساهمة سياسة الشمول المالي للمرأة في تعزيز تمكينها وتعزيز المشاركة الاقتصادية من جانبها.

المبحث الاول : مفاهيم الشمول المالي للمرأة .. دلالات تنموية

من خلال هذا المبحث سيتم التعرف على المفهوم والتعاريف العالمية للشمول المالي فضلا عن متطلبات تحقيقه، كما وسيتم استعراض الشمول المالي الداعم للمرأة وبيان مدى اهميته من عدة اصعدة وصولا الى تحديد اهدافه العامة.

اولا : مفهوم الشمول المالي: اختلفت تسميات المختصين لمصطلح الشمول المالي في الادبيات المالية المتخصصة، منهم من أطلق عليه الاشتمال المالي، والتمويل الشامل، أو النفاذ المالي، إلا أن هذه التسميات جميعها تدور حول الغرض نفسه من حيث العمل على تطوير المؤسسات المالية المصرفية وزيادة فاعلية السياسة النقدية وتنويع أدواتها، وذلك بهدف تكثيف جهود العاملين لجذب اصحاب الدخول المحدودة وربطهم بالجهاز المالي والذي قد يدعم قراراتهم المالية على مر الزمن(أيمان مصطفى فؤاد، 2018,17)، لذا ظهرت الكثير من التعاريف للشمول المالي وكما موضحة في الجدول (1)

جدول (1) تعاريف الشمول المالي

ت	المصدر	التعريف
1	صندوق النقد العربي2015 :	تعزيز وصول واستخدام فئات المجتمع كافة وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات، والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاته، بحيث تقدمهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة
2	منظمة(OCED , 2016) منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي والشبكة الدولية للتعليم المالي	عرفت هذه المنظمة الشمول المالي على انه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة من المنتجات المالية الرسمية و الخدمات والتي تكون خاضعة للرقابة وبالوقت والكلفة المعقولين وبشكل كافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات من قبل مختلف فئات المجتمع ويكون ذلك عن طريق تطبيق مناهج مبتكرة وتتضمن برامج للتوعية والتثقيف المالي تهدف الى تعزيز الرفاه المالي و الاندماج الاجتماعي والاقتصادي
3	(AFI , 2017) التحالف العالمي من أجل الادماج المالي	يعمل هذا التحالف لدمج سياسات الشمول المالي للمرأة بصورة ناجحة ضمن كل مرحلة من مراحل تصميم وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي من خلال مجموعة العمل التابعة له المعنية باستراتيجية الشمول المالي وتم تشكيل مجموعة عمل فرعية محددة منبثقة عن مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي لوضع وتطوير الأدوات وبناء القدرات وتشجيع أفضل الممارسات في جمع واستخدام البيانات حسب نوع الجنس
4	سلطة النقد الفلسطينية2017 :	تعزيز وصول واستخدام فئات المجتمع كافة للخدمات والمنتجات المالية من القنوات الرسمية، التي تتناسب مع احتياجاتهم بالتكلفة والوقت المعقولين وحماية حقوقهم وتعزيز معرفتهم المالية بما يمكنهم من اتخاذ القرار المالي المناسب.
5	(G20)[1*] مجموعة العشرين	عرفت الشمول المالي على انه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية بما يتلاءم مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وبتكاليف معقولة

*1 مجموعة العشرين: هي أول مؤسسة تعنى بقضايا (Financial Incluision) نشأت عام 2009 انطلاقا من فكرة تبادل المعرفة العالمية وتعد المفتاح الرئيسي لتوسيع وتحسين سياسات (FI) وتضم اكثر من تسعين (90) دولة من الدول النامية ممثلة من(119) دوله وقد استثمرت شبكة الـ Incluision) - Alliance for Financial) أن مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعزيز الشمول المالي وضعت على جدول الأعمال في نوفمبر عام 2008 وأطلقت رسميا في اجتماع بيتسبرغ في أيلول عام 2009، وعلية نجد ان جذورها سبقت الأزمة وبحلول منتصف العقد، وضعت سياسات التحرير المالي التي اضطلع بها العديد من البلدان النامية وبلدان الأسواق الناشئة حدا "للقمع المالي".

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على صندوق النقد العربي ، متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ورقة عمل، 2021، ص20-22. ومن خلال العرض السابق للتعريفات الخاصة بالشمول المالي بشكل عام يمكن الوصول الى التعريف الاجرائي الاتي: الشمول المالي للمرأة: هو عملية تمكين فئات المجتمع المختلفة، بالتركيز على العنصر النسوي منهم، والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية و المنتجات من (الحسابات المصرفية ، التحويلات المالية المحلية والدولية الرهون العقارية، القروض قصيرة الأجل ، رواتب ، وما إلى ذلك) واستخدامها بجودة عالية وسهولة وامان وبتكلفة منخفضة ، وهو ما ينعكس بدوره على مستوى معيشتهم وعلى النظام المالي وعلى تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة ، والناتج المحلي الاجمالي ، وبالتالي النمو الاقتصادي للدولة. ومن هذا التعريف يمكن أن نستنتج أن الشمول المالي لا يعني فقط الوصول الى الخدمات المالية وانما ضمان امكانية استخدام هذه الخدمات بجودة عالية ولهذا يمكن توضيح مكونات و متطلبات الشمول المالي في المخطط (1) الاتي :

مخطط (1) مكونات ومتطلبات الشمول المالي

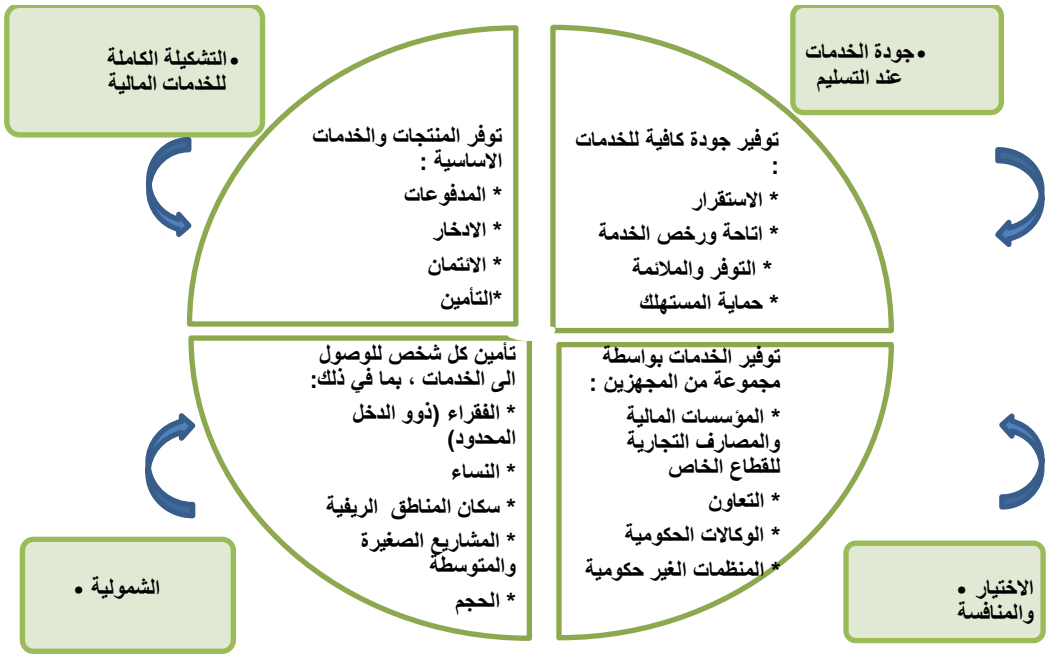

المخطط من اعداد الباحثين بالاعتماد على :
-كونت، اسلي ديميرجوتش، واخرون ، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017 : قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية ، كتيب العرض العام، واشنطن: مجموعة البنك الدولي، 2017 ، ص79 .

ثانيا: الشمول المالي للمرأة .. أهمية واهداف: ان المعنى العام لمفهوم الشمول المالي للمرأة يتجلى في وصول الخدمات المالية والموارد الاقتصادية الى المرأة بشكل لا يختلف ولا يتمايز عن وصول هذه الخدمات الى اقرانها من فئة لرجال، ولقد انصب الاهتمام نحو هذا المفهوم بعد ادراك عوامل عدة منها)رائدة أيوب ،2010,22):

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

1- ان المرأة تمثل نصف الموارد البشرية لأي مجتمع والتي تعد عاملا إنتاجيا مهما لتحقيق التنمية المستدامة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبما أن زيادة مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي فأنه يساهم في زيادة فرص العمل المتاحة في المجتمع ككل
2- كما أن مشاركة المرأة في التنمية وتمكينها مالياً واقتصادياً يعد أحد المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها، ومن المؤشرات الهامة في ترتيب الدول في التنمية البشرية المختلفة.
3- ان عملية الاستقلال المالي للمرأة تساهم في تعزيز النمو والتنمية المستدامة في البلدان ليس فقط من خلال إنشاء الأعمال التجارية أو المشاركة فيها فحسب وانما من خلال تحسين إدارة الموارد المالية الشخصية والعائلية ايضا.

اولا : أهمية الشمول المالي للمرأة: يؤدي تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة على مختلف المستويات إلى نتائج أكثر إيجابية اقتصاديًا ومالياً واجتماعيًا وإنسانيًا وسنوردها بشيء من التفصيل تباعاً وكالاتي:

1- أهمية الشمول المالي للمرأة على المستوى الاقتصادي:

1- العلاقة بين المرأة والنمو الاقتصادي: على مستوى المحددات الاقتصادية تعتبر فرضية المنحنى الذي يأخذ شكل حرف **U** الذي ساهم في تطويره كل من) **Pampel & Tanaka and Claudia Goldin** من أهم الفرضيات التي تشير إلى الارتباط ما بين مشاركة المرأة في سوق العمل، ومستويات التنمية المستدامة مقارنة بمستوى الدخل (Pampel F,641986،)اذ أكدت بعض الدراسات تحقق هذه العلاقة المعروفة بالمنحنى **U** على مستوى عينة تضم عدد كبير من الدول بلغ (162) دولة خلال المدة (1990-2012)،وخلصت إلى أن مشاركة المرأة في سوق العمل تنخفض مع ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي (علاقة عكسية)، ويستمر ذلك حتى الوصول إلى مستوى معين من النمو الاقتصادي يصبح عندها الاقتصاد قائماً بشكل أكبر على قطاع الخدمات بما يمثل عتبة محددة من الدخل ترتفع عندها مشاركة المرأة في سوق العمل مجدداً، و تجدر الإشارة إلى أنه تم إثبات هذه العلاقة في عينة كبيرة من الدول المتنوعة من حيث مستويات الدخل، ولكن لم تثبت هذه العلاقة عندما تم تقسيم العينة إلى أربع مجموعات فرعية حسب مستويات الدخل، فعلى سبيل المثال، لم تظهر العلاقة المحددة في منحنى **U** في الدول منخفضة الدخل، بل بالعكس انقلب المنحنى وظهرت علاقة موجبة ما بين النمو الاقتصادي ومشاركة المرأة في سوق العمل في هذه البلدان Lechman E (and Kaur H,2015) على ضوء ما سبق يمكن القول بأنه رغم كون هذه الفرضية تفسر.اتجاهات مشاركة المرأة في سوق العمل استناداً إلى نماذج البيانات المقطعية، إلا أنها لا تزال غير قوية ولا تعد اتجاها ثابتا على مستوى كافة الدول، وان (العلاقة الطردية) بين مشاركة المرأة في سوق العمل ومآبين النمو الاقتصادي هي التي ثبتت صحتها في البلدان منخفضة الدخل.

2- الادماج المالي في اطار الاقتصاد الرسمي: إن دمج المرأة في إطار الاقتصاد الرسمي هو أمر فعال لاقتصاد أي بلد، اذ أن اعتماد إطار مؤسسي فعال يدعم الإدماج المالي للمرأة ويزيل كافة أشكال التمييز يعد مؤشر قوي وإيجابي لوجهة نظر دول العالم والمنظمات الدولية مما يعزز الثقة في الاقتصاد (المكتب الاقليمي للدول العربية،20158).

3- ضبط وتقوية اواصر التعاون المالي: فعلى مستوى الأسواق العالمية، يزيد من فرص الدولة للدخول في شراكات وتوقيع اتفاقيات مع كبرى المنظمات والهيئات الدولية للحصول على مساعدات

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

ودعم مالي وفني في مختلف المجالات والقضايا الحيوية مما يحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل عام(Alliance for Financial Inclusion،9,2018).

4- ضمان تكافؤ الفرص: حيث يوفر تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء على حد سواء في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد.

2**ـ أهمية الشمول المالي للمرأة على مستوى البنوك و المؤسسات المالية**: تتجلى تلك الاهمية على مستويين هما:

أ- على مستوى البنوك:

- تعد النساء من اكثر وافضل العملاء في البنوك، حيث ان هناك نسبة كبيرة من فئة النساء يدخرن ويقترضن بحكمة ورشادة وحرص شديد من البنوك، وهذا التشخيص يعود لأسباب سيكولوجية الامر الذي جعلها وحسب التقارير والتصنيفات العالمية بان يصنفن ضمن الافراد الاكثر اخلاصا وولاء للبنوك والعاملين بداخله.

- العميلات من النساء لهن دور تشخيصي امام البنوك، من الامور الاخرى التي جعلت المرأة تمثل فرصة كبيرة امام البنوك هو ان (80%) من قرارات الشراء والاستهلاك داخل الاسرة تعود للمرأة بالإضافة الى ان نمطية السلوك المالي للمرأة جعلها محط انظار البنوك، فضلا عن دورها في التأثير الكبير على افراد عوائلهن وعلى العاملين معهن او التي تحت امرتهن في حال كانت المرأة مالكة لمشروعا معين، حيث يقمن بدعم وتشجيع الاخرين للتعامل مع البنوك واطلاق وفتح الحسابات المصرفية (Audited Financial،2017,12). لذلك فان تغطية المرأة وشمولها ماليا وتعزيز وصولها إلى الخدمات المالية والتمويل بات من الامور بالغة الاهمية اذ تشير التوقعات إلى أنه يمكن إضافة حوالي (28) تريليون دولاراً أي ما يعادل (26%) من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي حتى عام (2025)

ب- على مستوى المؤسسات المالية: يحظى تحسين مستويات الشمول المالي للمرأة باهتمام كبير على الصعيدين العالمي والمحلي، وخاصة من قبل العديد من المؤسسات المالية الدولية، حيث يعد الشمول المالي للمرأة من أهم أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (2015) (Central Bank of Jordan,2018,15)

وعليه فأن حصول المرأة على التمويل يزيد من امكانية الحصول على زيادة في الاصول الانتاجية ومنتجاتها، وهذا ما يزيد من قوة ارتباط المؤسسات المالية للنمو الاقتصادي، فهناك علاقة ارتباط قوية بين وصول المرأة الى المنتجات والخدمات المالية والنمو الاقتصادي اذ ان زيادة اشراك المرأة في الاقتصاد من شأنه ان يحقق مكاسب في الناتج المحلي الاجمالي فعندما تتمكن المرأة فأن ذلك يعود بفوائد كبيرة على مستوى الاقتصاد ككل. (Clotteau. N Meash،2016,13).

3- أهمية الشمول المالي للمرأة على المستوى الاجتماعي.

من الناحية الاجتماعية يعمل الشمول المالي للمرأة على ما يأتي:

1- تمكينها انسانيا، ويحسن ظروف حياة النساء وانتشالهن من وضع نفسي مقهور وعدم الشعور بالأمان نتيجة لانعدام احساسهن بالاستقلال الاقتصادي، مما ينعكس ايجابا على صحتهن النفسية والجسدية، من خلال الاعانات والرعاية الاجتماعية وتحسينا لنوعية حياتهن وحياة المحيطين بهن. (The Common Wealth،12,2015)

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

2- تعزيز مكانة المرأة في الاسرة والمجتمع يحد من ظاهرة تعنيف المرأة، حيث تمثل المرأة نصف المجتمع وبالتالي فأن تغطية احتياجاتها ومتطلباتها ماليا بأدوات ميسرة وبسيطة من اجل الوصول لأهدافها ينعكس على زيادة رفاهية المجتمع ككل .

3- تحسين استهداف انظمة الحماية الاجتماعية.

ثانيا : اهداف الشمول المالي للمرأة: يتكاتف المجتمع الدولي من اجل بلوغ هدف الشمول المالي وبالتحديد الفئات المهمشة من النساء لتعزيز المشاركة الاقتصادية وذلك لارتباطه الوثيق بالاستقرار المالي وحفز النمو الاقتصادي للاقتصادات كافة فضلا عن مساهمته في تحقيق (سبعة) اهداف من اهداف التنمية المستديمة، لذلك بات وجوب التأكيد على وضع حزمة اهداف من شأنها بناء القدرات المالية للفئات المستهدفة والتي من ابرزها النساء من خلال الاتي:

1. زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة، وذلك بجعل الأسواق مكانا لنجاح المرأة وتمكينها من المنافسة بقوة على صعيد الأسواق، و القدرة على تحديد الخيارات والقرارات والموارد الاستراتيجية (زهراء محمد حسن،2013,50،) .

2. تعزيز الدور التشاركي للمرأة، باعتبارها فاعلاً استراتيجياً في التنمية المستدامة، استناداً إلى حقيقة أن المشاركة هي أحد نُهج التنمية المستدامة والجانب الآخر للتمكين، وفضاء لمشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

3. اعتماد البنوك قاعدة بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، لكون البنوك بدون البيانات لا يمكن لها أن تدرك ما تمثله المرأة من أهمية في النشاط الاقتصادي وقد بينت تجارب بعض الدول مثل الاردن (مركز هردو،2018,7) في استخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، أن المرأة تمثل شريحة ممتازة من العملاء وأنها تدخر مبالغ كبيرة لأطفالها وأسرتها.

4. توفير ظروف العمل اللائقة للمرأة ، إذ لابد من خلق فرص العمل التي تساعدها في إيجاد عمل مربح ومنتج في ظروف تتميز بالحرية والأمان والكرامة البشرية، وتبرز الضرورة إلى تحويل أماكن العمل إلى أماكن آمنة وخالية من أية مخاطر ولابد من تحسين القوانين وتنفيذها على أرض الممارسة

5. القيام بإصلاح الأطر القانونية و التنظيمية التي تؤثر على المرأة بشكل غير متناسب، مثل متطلبات الهوية الشخصية و/أو اعرف عميلك (KYC) (مروان بن قيدة،2016,94،).

6. رفع نسبة مساهمة المرأة في مواقع صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية، لما له تأثير كبير على تمكين المرأة على مستوى المجتمع إذ أن فعالية مشاركتها تتيح لها الفرصة للتأثير في القرارات المتخذة لصالحها.

7. ضمان العدالة والحرية والمساواة بين الجنسين، والحماية الاجتماعية للنساء في الميدان الاقتصادي(حنان عطا شملاوي،2019,1)

8. تعزيز خيارات سبل الرزق وجعلها أكثر أمانا للنساء في الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية ، مع التركيز على المشتغلات بالأعمال الحرة، وخاصة ممن يتعذر وصولهن إلى الخدمات المالية وغيرها من العوائق التي تمنع انضمامهن إلى الاقتصاد الرسمي. (كريستين اية،2004,66) وبناء على ما تقدم أصبح الشمول المالي عنصراً متزايد الأهمية لسياسات التنمية الدولية والاقليمية والوطنية التي تستهدف التخفيف من كافة اشكال الفقر في كل مكان وحصول الجميع على عدد من الخدمات الأساسية بما في ذلك الخدمات المالية، وتعزيز النمو الشامل والمستدام والعمالة الكاملة وفرص

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

العمل اللائق للجميع والاشارة الى ضرورة تشجيع وإضفاء الطابع الرسمي ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال الوصول الى الخدمات المالية وهذا اعتراف من جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة على دور الشمول المالي.

المبحث الثاني : واقع الشمول المالي في مصر

سيتم عبر هذا المبحث بيان واقع الشمول المالي في جمهورية مصر العربية منذ بداية الاهتمام مرورا بمحطات التعزيز من تحول رقمي وبيان العلاقة المتبادلة ما بين الشمول المالي والتحول الرقمي فضلا عن استعراض المبادرات الهادفة الى الرفع من مستويات الشمول المالي في مصر.

اولا : الجذور التاريخية للشمول المالي في مصر: يعد بنك مصر *2من أوائل البنوك التي قامت بغرس الجذور المتعلقة بالادخارات واعادة التمويل ليعطي تغطية مالية افضل، حيث يعد بنك مصر أول بنك تم تأسيسه برأس مال مصري بهدف استثمار مدخرات المصريين ودمجها بالاقتصاد الرسمي لذا يحرص البنك دائما على دعم جهود الدولة في تحقيق الشمول المالي الذي يهدف الى تمكين كافة شرائح المجتمع من خلال اعادة توزيع التمويل والوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم المختلفة وبالأخص الفئات النشطة اقتصاديا لاسيما النساء منهم كونهم الفئة الأكبر اتساعا في المجتمع المصري.

ثانيا: الشمول المالي والتحول الرقمي في مصر: عملت مصر على تبني مرحلة جادة من الشمول المالي للمواطنين بوصفه أحد أركان النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي انطلاقا من فكرة ان للشمول المالي القدرة على الاتي (Rashdan & Eissal،2017,126):

1. دمج الاقتصاد غير الرسمي و الذي يمثل حوالي (40%) من الناتج المحلي الإجمالي، داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدول.
2. ضمان تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات.
3. يساعد على رفع مستوى المعيشة داخل الدولة وتقليل معدلات الفقر عن طريق احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء، ومحدودي الدخل، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

ان العلاقة ما بين الشمول المالي والتحول الرقمي هي علاقة ذات اتجاهين حيث ان للانتقال الرقمي تأثير كبير في تحسين ابعاد الشمول المالي كذلك من حيث (الانتشار ، وسهولة الوصول الى الخدمات المالية، وسهولة الاستخدام والاستفادة من هذه الخدمات)، عليه اتجهت مصر للتحول التدريجي نحو الرقمنة من جهة وتطبيقات الشمول المالي من جهة اخرى وأدخلته ضمن استراتيجيتها التنموية سعيا لان تكون من الدول الرائدة في مجال المدفوعات الرقمية لضمان وصول الخدمات المالية لجميع مواطنيها وقد حققت تطورا ملحوظا في هذا الاتجاه، اذ استطاعت منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني من توفير ما يقارب ٢٥٪من تكلفة إصدار العملات، وتقليص زمن أداء الخدمة والإجراءات إلى النصف (احمد سعيد البكا، 2018,155).كان للبنك المركزي الدور الفاعل في تقديم العديد من المبادرات والخطوات الداعمة نحو ترسيخ مبدأ الشمول المالي في القطاع المصرفي بدأ بإنشاء الإدارة

*2 تأسس بنك مصر عام 1920 بفضل فكر الرائد الاقتصادي محمد طلعت حرب باشا، الذي تزعم فكر الادخار الوطني وتوجيه تلك المدخرات الوطنية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن بنك مصر هو أول بنك مصري يؤسسه ويمتلكه المصريون 100% بالكامل.

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

المركزية للشمول المالي، ومرورا بإعداد وتصميم استراتيجية وطنية للشمول المالي وإنشاء لجنة البيانات الخارجية للشمول المالي، وانتهاء بإنشاء إدارات بكافة البنوك الوطنية تتولى عملية التنسيق الداخلي بين إدارات البنوك الفرعية من ناحية والبنك المركزي من ناحية أخرى. ولمعرفة مستوى تحسين واقع التحول الرقمي في التعاملات وانعكاساته على الشمول المالي، يمكننا الوقوف على اهم المحطات التي تعكس هذه المستويات في مصر للمدة (2017 – 2021) وهي مبينة في الجدول (2):

جدول (2) النشاطات المعززة للتحول الرقمي لتحقيق مستويات اعلى من الشمول المالي في مصر

السنة	نوع النشاط	الهدف
2017	تكوين المجلس القومي للمدفوعات	خفض استخدام الأوراق النقدية وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية الرسمية وإيجاد حوافز لإدراج القطاع غير الرسمي ماليا وخفض تكاليف المعاملات وزيادة الإيرادات الضريبية
2018	أنشاء بيئة تشريعية مناسبة للتحول نحو الشمول المالي	تحديد الحقوق لمواجهة الجرائم الإلكترونية التي لا توجد لها قوانين أو نصوص تحددها وتتعامل معها حاليا في القانون المصري
2018	اطلاق مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي	دفع المرتبات الشهرية والمستحقات الأخرى كافة للعاملين بالحكومة بواسطة بطاقات تصدرها البنوك المصرية
2019	عمل منصة رقمية لنظام الايداع الضريبي من قبل وزارة المالية المصرية	تمكين دافعي الضرائب التعامل به على شبكة الأنترنت، وعدم قبول المزيد من الملفات الضريبية الورقية
2019	أطلق البنك المركزي مبادرة السداد الالكتروني	دعم المعاملات اللاتلامسية مستهدفًا نشر عدد (100) ألف نقطة بيع الكترونية يتحمل البنك المركزي تكلفتها
2020	زيادة انتشار عدد كبير من ماكنات الصراف الالي نتيجة مبادرة اطلقها البنك المركزي	-تيسير عمليات الايداع النقدي وخصوصا لذوي الاحتياجات الخاصة، وقبول المعاملات اللاتلامسية -امكانية دعم هذه الماكينات لعمليات شحن محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدما، وصولاً إلى المستويات العالمية في الكثافة المصرفية لتلك الماكينات فضلا عن انتشارها في الأماكن النائية والفقرية، أو الأماكن الحيوية ذات الكثافة العالية والمفتقرة للخدمات المصرفية الكافية
2021	إيصالات من البنك المركزي المصري للبنوك الفرعية المرتبطة به	-التوسع في تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، من اجل جذب أكبر عدد من الفئات للتعامل مع الجهاز المصرفي ، لان خدمات الدفع الالكترونية تجذب قطاعات جديدة وخاصة النساء المهمشات اقتصاديا وتزيد من الانتشار الجغرافي لتصل الى المناطق النائية

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي المصري، النشر ة السنوية (2018 - 2021) .

و تعكس هذه الأرقام نسبة النمو الخاصة بخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، قياسا بعام 2019 التي بلغت (13.5مليون حساباً فقط أي بزيادة تصل إلى29%) وهو ما يمثل دلالة واضحة على نجاح وفاعلية هذه الخدمة واكتسابها لثقة الجمهور واعتمادهم عليها بشكل مؤثر في إجراء معاملاتهم المالية اليومية كالتحويل ودفع الفواتير ومقابل الشراء.. الخ (صورية شنبي،2018,122).

المبحث الثالث: المرأة والحقوق المصرية ... سياسات واتجاهات عامة للمدة [2011-2021]

من خلال هذا المبحث سيتم عرض الواقع العام للمرأة المصرية من حيث التركيبة الديموغرافية والتباين الاجتماعي في داخل المجتمع المصري وبيان التحرك الوطني في مصر لتعزيز تمكين المرأة المصرية واستعراض نسب مشاركة المرأة في بعض القطاعات.

اولا : المرأة المصرية ... أوضاع عامة: يبلغ عدد سكان جمهورية مصر العربية (100500000) مائة مليون وخمسمائة الف نسمة حسب احصائية عام (2011)، ومن حيث التركيبة الديموغرافية تشكل النساء ما نسبته (48.6%) من حجم السكان الكلي أي يمثلن نصف عدد السكان تقريبا، وان (18%) من تلك النساء تعيل اسرهن وما نسب (12.6%)من هذه الأسر فقيرة لعام 2011، وذلك لان النساء من أكثر الفئات التي تعاني من الفقر حيث أنهن أقل حظا في التعليم والتدريب والإعداد والتأهيل والحصول على فرص العمل والأجور في ظل ظروف لا تهيئ لهم الإحساس بالأمان الاجتماعي والاقتصادي (هيفا ابو غزالة، 2011، 14).

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

وانطلاقا من اهمية دور المرأة في المجتمع اخذت مصر في الاعوام التي تلت عام (2011) تولي لقضية تمكين المرأة أولوية متقدمة في برامجها، لاسيما في ظل الاطر التشريعية وحسب ما نص عليه الدستور المصري لعام (2015) من كفالة حقوق المرأة، ومنحها الحماية والرعاية وذلك بتخصيص أكثر من (عشرون) مادة قانونية تضمن وتدعم حقوقها، وهي تعد تطورا مهما للتأكيد على أهمية دور المرأة في الدولة والمجتمع دون تمييز أو إقصاء ومن تلك المواد المادة (11) التي (اعطت بموجبها الحق للمرأة في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها، والتأكيد على المساواة في تولى المناصب القيادية) ي حرص الدستور على أن يضمن تلك الحقوق للمرأة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبناءا على ذلك الحق الممنوح شهد البرلمان المصري وجود (90) نائبة منهن (76) منتخبة بالإضافة إلى (14) سيدة معينة بنسبه(15%) من جملة الأعضاء من اصل (949) مرشح ليصبح برلمان عام(2016) هو أكبر البرلمانات في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية من حيث عدد النائبات فيه (المجلس القومي للمرأة المصرية،2020,3). ومما تقدم اعلاه نلاحظ ارادة السلطات المصرية الجادة لإبراز وتعظيم دور المرأة في كافة الاصعدة وصولا لمماثلة دور اقرانهم من الرجال مستهدفة حصر الفجوة بين الجنسيين داخل المجتمع المصري لتبرز مظاهر التمكين للمرأة المصرية، الامر الذي يستدعي الخوض في التعرف على واقع واليات التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر.

ثانيا : التمكين المعزز لمشاركة المرأة المصرية في القطاعات الاقتصادية: اضحت هنالك العديد من الجهود المبذولة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والتي نتج عنها عديد من الأمور الإيجابية، فعلى سبيل المثال تعتبر مصر الدولة الأولى عربيا في إعداد (شهادة خاتم المساواة)[3*] بين الجنسين في المؤسسات الخاصة والعامة، والتي تقدم الإرشادات للشركات المصرية بخصوص كيفية معالجة التحديات التي تواجه المرأة، مثل (عدم الوصول إلى العمل، وعدم المساواة في الأجور(أحمد زايد 2010، 13)، والتحرش غير المقبول اجتماعيا لقاء الحصول على فرصة عمل، والتوازن بين العمل والحياة، والوصول إلى المناصب القيادية)، وقد خضعت نحو (10) شركات خاصة للتقييم، بينما حصلت جهة حكومية واحدة على الخاتم وهو (جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام) 2019)، ثم تلت ذلك العديد من المبادرات التي تعمل على رفع وتعزيز مستوى تمكين المرأة منها (لجنة الامين العام للأمم المتحدة، www.empowerwomen.org):

*3 - شهادة خاتم المساواة هو بمثابة شهادة عالمية تمنح للمؤسسات العامة التي تعمل على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

الجدول (3) المبادرات والبرامج المقدمة المعززة لرفع مستوى التمكين للمرأة المصرية

البرنامج او المبادرة	السنة	الهدف منها
مبادرة ((قدها وقدود))	2014	لتمكين صاحبات الحرف اليدوية ذات الطابع المصري الأصيل من حرفتهن والعمل على تطويرها والترويج لها
مبادرة "تكافل وكرامة"	2015	بدأ تستهدف دعم الفئات المهمشة من النساء و كبار السن، و ذوي الاحتياجات الخاصة ممن يعيشون تحت خط الفقر ، اذ وفرت مبادرة "تكافل وكرامة" معاشات نقدية لـ 2.25 مليون أسرة في مختلف محافظات مصر، وقد وصلت نسبة النساء الحاصلات على الدعم إلى 89% ، معتمدين على البطاقات الذكية وماكينات الصراف الآلي للبنوك ومكاتب البريد في توزيع تلك المنح على المستحقين والتي بلغت 7.4 مليون مستفيد منها كذلك بلغت نسبة المرأة من المستفيدين من القروض متناهية الصغر 62% حتى عام2020
مشروع المرأة والعمل و"قدم الخير"	2016	برامج لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات
برنامج "مستورة"	2017	برامج تمويلية للمرأة بهدف تحويلها من مُتلقية للدعم إلى عنصر فعَّال وطاقة مُنتجة وصُرف مبلغ 320 مليون جنيه لعدد أكبر من 20 ألف مستفيدة، بالإضافة إلى تخصيص 3000 قرض من قروض مستورة للسيدات من ذوي الاحتياجات الخاصة لدمجهم في الحياة الاقتصادية
مراكز خدمة النساء العاملات	-	تشجيع النساء على المشاركة في سوق العمل من خلال 41 مركزًا في22 محافظة ، ويبلغ عدد المستفيدات 195 ألفًا من هذه المراكز،

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المجلس القومي للمرأة في مصر

ان تقييم مركز الدولة بأقرانها من باقي الدول من حيث التمكين الاقتصادي للمرأة لا يقتصر.فقط على مؤشر (تقليص الفجوة بين الجنسين) فقط والموضح في مطلع الفقرة (ثانيا- المطلب الثاني) من هذا المبحث، ولكن توجد مؤشرات اخرى ذات ثقل واهمية كبيرة من شانها ان تزيل الغبار عن امكانيات المرأة في الدولة ومدى ثقة الدولة بان تستلم المرأة مناصب اعلى في مختلف القطاعات الاقتصادية وهي مؤشرات يمكن ان تترجم النتائج التي ترتبت عن معززات التمكين التي ورد ذكرها في الجدول (3) ومن هذه المؤشرات هي:

1. **مشاركة المرأة في المجالس الادارية للقطاعات المختلفة**: على مستوى مشاركة المرأة في مجالس الإدارة و الذي يعد مؤشرا جيدا لقياس التمكين الاقتصادي للمرأة ، ففي عام 2018 وصلت نسبة مشاركة المرأة في مجالس إدارة القطاع المصرفي إلى (11.4%)، وفي مجالس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة إلى (10.2%) في قطاع الأعمال العام إلى (8.3%)، والذي حصد فيه قطاع الأدوية النصيب الأكبر من تمثيل المرأة بنسبة (Development Bank,122017,) (22%)
2. **مشاركة المرأة في العمل بالقطاع العام :** بالنظر الى نسبة الإناث العاملات في قطاع الأعمال العام تبدو نسبتها ضئيلة مقارنة بالرجل بصورة عامة، اذ بلغت في عام(12.4%),(2018) ارتفعت نسبيا إلى (13.3%)في (2019)، وبالنظر إلى قطاعات النشاط الاقتصادي عام (2019) نجد أن قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية والدينية شهد أكبر مشاركة من المرأة بنسبة (34.2%)، يليه قطاع المال والاقتصاد بنسبة (30.2%) ثم قطاع الزراعة والأشغال العامة والموارد المائية بنسب (22.7%) بينما شهد قطاع الإسكان والتعمير أقل نسبة من مشاركة المرأة، وصلت إلى (6.7%) (سمير سعيفان ،2016، 20).

يجدر بالذكر ان هنالك تفضيلات سيكولوجية من قبل الاناث للعمل الحكومي في مقابل القطاع الخاص، حيث ان العمل في القطاع العام الحكومي يعد الملاذ الآمن والمستوعب الأكبر لعمالة النساء، فقد شهدت نسبة مشاركة للنساء العاملات فيه ارتفعا وصل إلى (25.4%) في عام 2020/2021 مقارنة بنسبة (20.1%)في عام 2018/2019، كما مبين في الجدول(4):

جدول (4) العاملون في القطاع الحكومي وفقا للنوع الاجتماعي

2018-2019			2020-2021		
اجمالي العاملين	الذكور%	الاناث%	اجمالي العاملين	الذكور%	الاناث%
5771915	79.7	20.1	5022821	74.6	25.4

المصدر : الجهاز المركزي للتنمية العامة والاحصاء ،الكتاب السنوي ، للأعوام ((2021 -2019

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

ولعل أحد أسباب هذا الارتفاع يعود إلى تفضيلات النساء للعمل في القطاع الحكومي نتيجة عوامل تتعلق بالاستقرار ووجود بيئة مواتية والحصول على ضمان تقاعدي، بالإضافة إلى الفرص المتاحة في الترقي والتدرج في مناصب اعلى مقارنة بالقطاع الخاص، إذ إن ظروف العمل في القطاع الخاص عادة لا توفر المتطلبات الخاصة بالمرأة والمتعلقة بالأمان الوظيفي وساعات العمل (M.L.Krro and S.Childs،2010,12)، وتعد هذه الامتيازات أحد الأسباب الأساسية في رغبة المرأة للعمل في القطاع العام عنها في القطاع الخاص الذي وصلت نسبة الاناث فيه إلى(14.8%)مقارنة بنحو (85%)للذكور داخل المنشآت، و (13.3%)مقارنة بنحو (86.7%) للذكور خارج المنشآت عام (2020)، وهي تعدّ نسب ضئيلة تحتاج إلى حثٍّ القطاع الخاص على تعزيز نسبة مشاركة المرأة في هذا المجال.

المبحث الرابع : دور الشمول المالي في رفع مستوى تمكين المرأة المصرية للمدة [2011 ـ 2021]

يعد هذا المبحث المحطة الاخيرة من محطات هذا البحث ويسعى لعرض وتحليل العلاقة بين الشمول المالي في رفع مستوى تمكين المرأة المصرية وبيان مدى تأثير تحركات البنك المركزي المصري والمصارف المرتبطة به لرفع وضع المرأة المصرية ماليا واقتصاديا.

اولا : المرأة المصرية والشمول المالي: تسعى العديد من الجهات الحكومية في مصر لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وعلى رأس هذه المؤسسات البنك المركزي المصري، والمجلس القومي للمرأة ومقدمي الخدمات المالية وشركاء التنمية، و يمكن للشمول المالي ان يؤدى دوراً كبيراً وهاماً في هذا المجال (منظمة المرأة العربية، 2015,50)، فحصول المرأة على التمويل اللازم لها يزيد من إمكانية حصولها على زيادة في الأصول الإنتاجية ومنتجاتها، وتعد مصر من الدول التي تبنت إعلان "مايا" الذي صدر في عام 2011 ليمثل الإطار العام الذي تضع من خلاله المؤسسات المالية أهدافا رئيسية للشمول المالي وتدمجها في السياسات الوطنية (Robino Carolina)222015)

وقد بذلت خلال السنوات القليلة الماضية العديد من الجهود لتعزيز الشمول المالي بهدف تمكين المرأة في مصر منها:

1. توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي المصري والمجلس القومي للمرأة لتعزيز الشمول المالي من خلال رفع نسب الادخار وتشجيع ريادة الأعمال للمرأة عن طريق رفع معدلات حصولها على الخدمات المالية، وبخاصة المصرفية، تحت مظلة الشمول المالي و اطلاق برنامج الادخار والإقراض الرقمي الذي يهدف إلى استخدام المحفظة الإلكترونية على الهواتف المحمولة لخمس مجموعات ادخارية بواقع 20 سيدة لكل مجموعة، بإجمالي (100) سيدة.
2. قيام عدد من البنوك المصرية في إطلاق منتجات مناسبة للمرأة منها :

1- منتج إقراض للمرأة يعفيها من دفع الأقساط الشهرية خلال فترة إجازة الوضع.
2- تطوير منتجات وخدمات مالية للسيدات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية.

3. أطلقت حملة إعلامية مخصصة للشمول المالي وزيادة المعرفة والثقافة المالية لتغيير الثقافة المجتمعية المغلوطة، استفادت منها نحو (119170) سيدة حتى عام (2019).

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

4- إطلاق المرحلة الأولى من البرنامج لتدريب المدربين لرفع الوعي بالشمول المالي، استفادت منها قرابة (883) سيدة ريفية في جميع محافظات مصر(تقرير مجموعة البنك الدولي، 2018، 16).
ويمكن القول إن الحكومة المصرية لديها الرغبة الشديدة في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية وذلك لأنها اطلقت العنان لهذا التعزيز وكما سنعرج بشيء من التفصيل في الفقرة ثانيا.

ثانيا : المبادرات الوطنية لتعزيز الشمول المالي وريادة الأعمال: في إطار دعم الشمول المالي للمرأة بغية تمكينها، ابدى (جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر)[4*]تنفيذه لعددٍ من المبادرات التي تستهدف النساء، كان من ابرزها:

- **المبادرة الاولى:** (نساء في مجال الأعمال) في عام (2013) انطلقت المبادرة في إطار تعزيز الخدمات الاستشارية المقدمة للنساء، والتدريب، وفرص التواصل الشبكي مع نساء لديهن مشروعات مستقرة والذي قام بتنفيذ (47) مشروعاً للخدمات الاستشارية، وتدريب (85) امرأة على التسويق الرقمي لغاية عام (2018) .

- **المبادرة الثانية:** هي مشروع تعزيز الابتكار من أجل تعميم الخدمات المالية للجميع، الذي يموله البنك الدولي بمبلغ (300) مليون دولاراً، بهدف توسيع إمكانية الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر باستخدام آليات تمويل مبتكرة(تقرير التنمية الافريقي، 2015، 22)، مع التركيز على الشباب والنساء والمناطق المحرومة من الخدمات، ويقدم المشروع تسهيلا ائتمانيا لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لإقراض مؤسسات الوساطة المالية من أجل التواصل مع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في عام (2019-2020). اما في ما يخص ريادة الاعمال فقد سعت الحكومة المصرية الى تقديم دعم الى الرائدات في مجال الاعمال فضلا عن ادراك جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الإمكانيات التي تنطوي عليها ريادة الأعمال النسائية، لذلك نفَّذ عدداً من المبادرات التي تستهدف النساء، كان من ابرزها مشروع (قرية واحدة منتج واحد) الذي بدأ العمل فيه عام (2014)، بهدف تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية عن طريق النهوض بالمشروعات الناشئة الناجحة، ومساندتها لتكوين تحالفات منتجة (مجموعة شركاء التنمية،2018,12).

ثالثا : جهود البنك المركزي المصري ودور القطاع المصرفي لدعم الشمول المالي الرقمي للمرأة

اتخذ البنك المركزي المصري خلال المدة (2015-2021) العديد من الخطوات لترسيخ الشمول المالي وذلك بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية على مستوى الدولة، في سبيل الوصول إلى تضمين نسب أعلى من المواطنين في النظام المالي الرسمي، نظرا للعلاقة الطردية بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، فضلا عن دور الشمول المالي في خفض معدلات البطالة والفقر وعمله في تحسين توزيع الدخل ورفع مستوي المعيشة. اضافة الى دعم المركزي المصري قضية الشمول المالي للنساء المستبعدات من السوق المالي والمصرفي وتضمنت جهود البنك عدة محاور شملت العديد من الأنشطة والسياسات والتي ترتب عليها العديد من التأثيرات ليس فقط من خلال توسيع استثمارات البنوك وزيادة قاعدة المتعاملين معها فحسب، بل وإتاحة الخدمات المالية الرسمية والتحفيز على استخدامها مع مراعاة أن تكون تلك الخدمات بتكلفة مناسبة ومعقولة، كذلك العمل

*4 جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: هو المؤسسة الرئيسية المكلفة بتنمية المشروعات الصغيرة من خلال تقديم الخدمات المالية وغير المالية في مصر .

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

على توسيع نطاق الاقتصاد الرسمي على حساب الاقتصاد غير الرسمي.(منظمة العمل الدولية، 2017، 15)، الامر الذي جعل البنك المركزي يبادر بإنشاء وحدة متخصصة للشمول المالي عام (2016)، بهدف دعم وتعزيز الشمول المالي، كما عمل المركزي على توفير بنية تكنولوجية قوية تتيح استخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل مبسط وسهل والترويج الجيد لاستخدامها وتطبيقه، حيث تتميز تلك الخدمات بالكفاءة والفاعلية وانخفاض التكلفة مقارنة بالخدمات المالية التقليدية وتمثلت ابرز جهود البنك المركزي بأجراء عمل مشترك بين البنك المركزي المصري والمجلس القومي للمرأة بهدف تمكين المرأة اقتصاديا وماليا ومنحها فرصا عادلة في التعامل مع القطاع المصرفي.

تضمنت خطة عمل البنك المركزي لدعم الشمول المالي للمرأة عدة قرارات وجهود وتتمثل أهمها في الاتي:

1. تولي البنك المركزي عملية قياس مستوى الشمول المالي في مصر بشكل علمي وتجميع البيانات حسب النوع من خلال قنوات رسمية، وهذه الطريقة لتجميع البيانات (حسب النوع) لم تكن موجودة في السابق.
2. قيام المركزي بتكوين لجنة داخلية للبيانات وبناء قاعدة بيانات للشمول المالي لتجميع البيانات من البنوك والبريد المصري ومختلف الهيئات الرسمية بالقطاع المالي (جانب العرض)، من خلال شبكة مصرفية موحدة ومؤمنة استناداً على الرقم القومي، الأمر الذي يتيح تجميع البيانات وفقا للنوع وتستند عملية تجميع البيانات على معايير ومؤشرات دولية متعارف عليها.
3. إصدار لوائح جديدة من شأنها إلزام البنوك بجمع البيانات مصنفة حسب النوع وتقديمها للمركزي لتقييم مدى التطور في تقليص الفجوة بين الجنسين في القطاع المصرفي، مما يشجع البنوك على منح المزيد من القروض للسيدات اخذا في الاعتبار مستوى معين من المخاطر وتجدر الإشارة إلى أن البنوك في الفترة السابقة لم تكن تقسم بيانات المتعاملين وفقا للنوع ذكورا أو إناثا.

(United Nations Development Programme، 2019، 20)

4. من جانب اخر قام البنك المركزي بتنفيذ عدة مبادرات وبإصدار عدة قرارات لدعم الشمول المالي للمرأة منها : (Bank Al Etihad،2017,20)

1- إصدار تعريف للشركات والمنشآت المملوكة للمرأة أو التي تدار من قبلها في (2018) ، ويشترط التعريف امتلاك امرأة واحدة أو أكثر نسبة لا تقل عن (51%) من رأس مال الشركة أو امتلاك نسبة لا تقل عن (20%) من رأس مال الشركة مع شغل امرأة واحدة على الأقل لمنصب المدير التنفيذي أو نائبه، وتتمثل أهمية هذه الخطوة في (الحرص على حصر عدد الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحسب النوع في قاعدة بيانات الشمول المالي).

2- اعتبار الشركات والجمعيات الأهلية المقدمة لخدمات الإقراض المتناهي الصغر وسطاء لفتح محافظ الهاتف المحمول لعملائهم والسداد عبر محفظة الهاتف المحمول، بما يساعد على جذب شرائح جديدة للاستفادة من الخدمات المالية المتاحة وخاصة للسيدات في القرى والمناطق النائية.

3- إصدار قواعد رقابية في (2020) حول تصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي وإجراءات العناية الواجبة بالعملاء المستهدفين بتلك المنتجات والخدمات.

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

استكمالاً للإجراءات الفعالة المشار اليها، يولي البنك المركزي المصري المزيد من الاهتمام للتوعية المالية لكافة فئات المجتمع ومن ضمنهم السيدات كأحد أهم المحاور الضرورية لتحقيق الشمول المالي وتذليل تحديات بلوغها ويتضح ذلك جليا في الخطوات الاتية:
(Alliance for Financial Inclusion,**2019,23**)

1. زيادة الاهتمام بالموضوعات المرتبطة بتوقعات واحتياجات العملاء.
2. تفويض المعهد المصرفي المصري (الذراع التدريبي للبنك المركزي المصري) للقيام بأنشطة التوعية المالية للفئات المهمشة وأهمها السيدات وذلك من خلال جلسات التوعية المالية وتنظيم ورش العمل والبرامج الداعمة لموضوع الشمول المالي للمرأة.
3. إطلاق مبادرة "رواد النيل" الممولة من قبل البنك المركزي تستهدف تلك المبادرة دعم رواد ورائدات الأعمال والمشاريع الناشئة.
4. إطلاق مبادرة "نساء يقدن المستقبل" والتي تهدف لخلق كوادر نسائية ريادية في مختلف المجالات تستطيع أن تتولي مناصب اعلى في المستقبل.

وبلا شك ان مساعي المركزي المصري نحو الهدف المنشود الا وهو تعزيز مكانة المرأة اقتصاديا لابد ان يصل من خلال البنوك والمصارف التجارية.

رابعا : تجارب البنوك التجارية المصرية لاستهداف المرأة وتحقيق الشمول المالي لها:

استجابة لجهود البنك المركزي المصري والاهتمام الدولي والمحلي بأهمية تعزيز دور المرأة في الاقتصاد ، بدأت العديد من البنوك المصرية في تقديم منتجات وخدمات معدة خصيصاً للمرأة بالإضافة إلى الدخول في اتفاقيات وشراكات لدعم الشمول المالي للمرأة ونتناول في الجزء التالي تجارب بعض البنوك التجارية المصرية في هذا الشأن.

1. **بنك مصر (Ghebrial, F,2019,20):** يعد بنك مصر أول بنك ينظم لعضوية التحالف المالي للمرأة، وقد قام بنك مصر بعقد اتفاقية تعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لتقديم الخدمات المصرفية لدعم رائدات الأعمال في سبتمبر (2018)، وتعد تلك الاتفاقية هي الأولى من نوعها في مصر والتي هدفت إلى (زيادة انتشار الخدمات المصرفية الموجهة للمرأة في مصر، حيث عملت على إتاحة الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء بشكل أكبر. الأمر الذي شجع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة الغير الرسمية - التي تمتلكها أو تقودها نساء - على الانتقال من القطاع الغير رسمي إلى القطاع الرسمي بهدف دعم جهود الشمول المالي في مصر. وقد بينت تقارير البنك المركزي أن محفظة المشروعات متناهية الصغر بالبنك تضم (82) ألف عميل بإجمالي (2.3) مليار جنيهاً، وتبلغ نسبة رائدات الأعمال في هذه المحفظة (35%)، أما عن محفظة المشروعات الصغيرة فتضم (11) ألف عميلاً، بإجمالي (8) مليارات جنيهاً، إلا أن نسبة رائدات الأعمال بها لا تتجاوز الـ (1%).
2. **بنك الاسكندرية - انتسا سان باولو**:[*5]: قام بنك الإسكندرية بتقديم مجموعة من الخدمات المالية وغير المالية والتي من الممكن الحصول عليها بشروط ميسرة ومعدة خصيصاً وفقاً لاحتياجات المرأة، وفي نفس الإطار يساهم البنك في دعم المزيد من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

*[5] بنك مصر – انتسا سان باولو : هو من احد اكبر البنوك في مصر ولديه (210) فرع في انحاء جمهورية مصر وسمي بـ(انتسا سان باولو) عندما اصبحت مجموعة انتسا سان باولو الايطالية وهي المجموعة المصرفية الرائدة في ايطاليا ، هي المساهم الرئيسي في البنك والمالكة لبنك الاسكندرية .

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

خاصة تلك المملوكة من جانب النساء لتعزيز قدرتها الإنتاجية والتنافسية، وجدير بالذكر أن هذه المبادرة تساهم بزيادة فرص العمل خاصة بالنسبة للنساء والشباب، وتعزز من توجيه المزيد من التدفقات النقدية إلى الاقتصاد الرسمي، كما تتضمن المبادرة استخدام أدوات إرشادية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية وتطبيقات الهواتف المحمولة والكتيبات التعليمية المبسطة لتعزيز الوعي المالي للمرأة بالمصطلحات والمعلومات المصرفية والمالية.

(IFC, Banking on Women in Egypt،2016,18). في إطار استراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية أطلق بنك الإسكندرية مبادرة "إيداع من مصر" عام (2016) مستهدفاً تعزيز الشمول المالي واستهدفت تلك المبادرة إلى الترويج للحرف اليدوية المصرية والأعمال الفنية الأصيلة والمتوارثة عبر الأجيال، خاصة في المناطق النائية. ووفقا للبيانات الرسمية للبنك، تشمل المبادرة أكثر من (5000) حرفياً في جميع المحافظات المصرية أخذا في الاعتبار أن (90%) من المستفيدين من النساء و (60%) من الشباب، هذا بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للمستفيدين للمشاركة بمنتجاتهم في المعارض المحلية والدولية مما أدى إلى أكثر من (20) مليون مبيعات صافية للمستفيدين، ويتم فتح حسابات مصرفية لكافة المستفيدين من المبادرة وإتاحة فرص الاقتراض من البنك للتوسع في الأنشطة والمنتجات (Hassouba, T, & Zaki, C ،2018,28).

3. **البنك الزراعي المصري:** في عام (2019)، أعلن البنك الزراعي المصري عن مشروع "بدايتي" للمرأة الريفية بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في إطار مبادرة "بنت مصر" واستهدف المشروع تمويل مشروعات المرأة الريفية المتناهية الصغر الجديدة والقائمة بالفعل بمختلف القطاعات (الزراعي، الصناعي، الحرفي، التجاري). ويبلغ الحد الأدنى لقروض مشروع «بدايتي» ألف جنيهاً، والحد الأقصى (25) ألف جنيهاً، بنسبة فائدة (10.5%)، وقد وضع البنك عدة شروط وضوابط للحصول على التمويل من البنك ومن أهمها الإلمام بالقراءة والكتابة (الهدف من هذا الشرط تشجيع النساء للوعي اللازم بغية الحصول على القروض لهن)، مع وجود بطاقة رقم قومي سارية، فضلا عن تفرغ المرأة للمشروع وإداراته، علاوة على أن تقدم المقترضة دراسة جدوى استرشاديه مبسطة عن دورة النشاط وكيفية ومراحل استغلال القرض، كذلك تقديم تسهيل ائتماني بقيمة (40) مليون جنيهاً لدعم مشروع (بدايتي) في إطار برنامج (بنت مصر) لتمويل رائدات الأعمال التسهيل الائتماني موجها إلى مستفيدين تحت خط الفقر

(HC Securities and Investment,2019,19) ومن خلال ما تم عرضه من ترجمة لخطط البنك المركزي المصري بواسطة عدد من المصارف والبنوك المرتبطة به يمكن ان نلتمس التغييرات الحاصلة في جانب التمويل ومدى شموله وفقا لتقارير المركزي المصري، حيث بلغ حجم التمويل الأصغر في السوق نحو (1.4) مليار دولاراً في الربع الثاني من عام (2021) مقارنة بـ (1.1) مليار دولاراً اي الربع الثاني من عام (2020)، بحسب الهيئة العامة للرقابة المالية، وبلغ حجم أنشطة التمويل المتناهي الصغر (1.6) مليار دولاراً في أكتوبر (2021) مقارنة بـ (1.14) مليار دولاراً في أكتوبر (2020) ووفقًا للأرقام الرسمية، بلغ عدد المستفيدين من التمويل المتناهي الصغر (3.4) مليون مستفيد في أكتوبر (2021) مقابل (3.1) مليون مستفيد من سنة (2020) وتمثل النساء غالبيتهم بنسبة (60%) وبلا شك ان الارقام المقارنة تعطي تفسيرا ناجحا للخطط الموضوعة وبلوغ نسبة جيدة للهدف لمنشود وهو تغطية نساء مصر ماليا بنسبة (60%) خلال مدة الدراسة.

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات: مما تقدم يمكننا التوصل الى الاستنتاجات الآتية:

1- من خلال فرضية البحث نستنتج ان المرأة المصرية وبالمقارنة مع دول العالم المتقدم؛ فأنها لغاية الوقت الحالي تعاني من انخفاض مصادر التمويل وتردي المناخ المالي اللازم للشروع بإقامة مشروعاتهن الاقتصادية، وهو مبرر رئيسي من المبررات التي تعمل على اضعاف المشاركة الاقتصادية الامر الذي يترجم ثبوت فرضية البحث.

2- ساعدت تطبيقات التكنولوجيا المالية الرقمية، ولا سيما انتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم على توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة كما الحال في اذ اصبحت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى.

3- تعد شروط وسياسة الإقراض من المصارف الحكومية والخاصة غير ملائمة لمشاريع المرأة نتيجة الزام المقترضات بتقديم كفالات ضامنة قد لا تتوافر لديها في اغلب الأحيان، بالإضافة الى ارتفاع أسعار الفائدة مقارنة بعوائد مشروعها.

4- في مصر هنالك جهود واضحة وجدية داعمة لسياسة الشمول المالي الهادفة الى انتشال النساء المهمشات ووضعهن في وضع افضل ويتضح ذلك جليا عند مراجعة اهداف وتوجهات (الاستراتيجية الوطنية المصرية للشمول المالي2030) ولكن واقع التطبيق كان دون مستوى الطموح بالمقارنة مع السقف الزمني الخاص بخطة التنمية المستدامة والتي تنتهي بحلول عام (2030).

ثانيا: التوصيات: بناء على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها نوصي بالاتي:

1- لابد من تكثيف الجهود نحو تعدد وتوسع مصادر التمويل الاساسية للمرأة المصرية والبيئة الاقتصادية الملائمة لها من خلال ضبط الخطط والبرامج الوطنية الجزئية لسياسة الشمول المالي المستهدف للنساء المهمشات ودعمهن لإقامه المشروعات الاقتصادية بشكل متفق مع ما جاء بمضامين اهداف التنمية المستدامة لاسيما الهدفين (الخامس والعاشر).

2- على الحكومة المصرية ان تتبنى خطط ومبادرات تسهم في دعم و تطوير المؤسسات المصرفية من خلال وضع سياسة مصرفية تبسط عملية منح القروض التخصصية للنساء وتشجيع إنشاء المشاريع التي تتكفل بضمان المقترض، وان تتحمل الحكومة نسبة من سعر الفائدة المفروضة على القروض أو منح امتيازات و إعفاءات التي تساعد على تقليل تأثير سعر الفائدة.

3- يجب على البنك المركزي إلزام البنوك العاملة في مصر بتوفير أعداد مناسبة من فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي، مع مراعاة التوزيع الجغرافي الملائم.

4- يجب على الجهاز المصرفي المصري تصميم خدمات مالية متنوعة وملائمة للفئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، والاعتماد على أساليب مبتكرة لإتاحة وصول أكبر عدد من الأفراد للخدمات المالية الرسمية واستخدامها.

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

قائمة المصادر والمراجع References

اولا : المصادر العربية

1. الكتب العربية

1- ابو غزالة، هيفاء، الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، حق المرأة العربية في حياة خالية من العنف، منظمة المرأة العربية، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2011 .
2- أيوب، رائدة، الجدوى الاقتصادية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري، جامعة الدول العربية، منظمة المرأة العربية ،2010.
3- كريستين اية، لونارديني، حقوق المرأة، عمان، الاردن، ط2 ،2004.

2. البحوث والدراسات والتقارير والمؤتمرات

1- تقرير مجموعة البنك الدولي، المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، 2018.
2- سمير سعيفان، التمكين الاقتصادي أساس تمكين المرأة، ٢٠١٦
3- صورية شنبي والسعيد بن بخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 2، المجلد 3، 2018.
4- احمد سعيد البكا، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 15 - العدد 14، 2018.
5- تقرير التنمية الافريقي، تعزيز تمكين المرأة في شمال أفريقيا من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، البنك الأفريقي للتنمية، 2015.
6- حنان عطا شملاوي، نهيل اسماعيل سقف الحيط، اثر تمكين المرأة في نسبة مشاركتها في القوى العاملة: دراسة تطبيقية على عينة من الدول العربية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية ،المجلد 16، العدد1، 2019
7- زايد ، احمد، تقرير اقليمي عن الدراسات المسحية للمشرعات الموجهة للمرأة العربية في مجال الاجتماع، الطبعة الاولى، مطبعة النوبار، منظمة المرأة العربية، القاهرة ،2010
8- لجنة الأمين العام للأمم المتحدة رفيعة المستوى بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة، متاحة على الموقع .https://www.empowerwomen.org
9- مجموعة شركاء التنمية ،جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، ريادة الأعمال: اغتنام فرص التحوُّل الاقتصادي، 2018.
10- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الشمول المالي في مصر: هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية، القاهرة، 2018 ، .
11- منظمة المرأة العربية، الاستراتيجية الاعلامية للمرأة العربية 2009-2015، الطبعة الاولى جمهورية مصر العربية، 2010
12- المجلس القومي للمرأة المصرية 6 سنوات من الانجازات، جهود تمكين المرأة المصرية (2014-2020).
13- المكتب الاقليمي للدول العربية،" نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة"، تقرير ،بيروت لبنان 2015.

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

14- ايمان مصطفي فؤاد، الشمول المالي أحد أدوات الجهاز المصرفي للتعزيز التنمية الاقتصادية بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، 2018 .
15- مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 1، 2016
16- منظمة العمل الدولية، العمل اللائق في مصر: نتائج عام 2016، مصر، 2017

3. الرسائل والاطاريح

زهراء محمد حسن الواسطي، تمكين المرأة اقتصاديا في العراق مشكلات وممكنات، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ،كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق، 2013 .

ثانيا : المصادر الاجنبية

1. Alliance for Financial Inclusion, INTEGRATING GENDER AND WOMEN'S FINANCIAL INCLUSION INTO THE CENTRAL BANK OF EGYPT'S (CBE) , FRAMEWORK. Alliance for Financial Inclusion (2019),.
2. Bank Al Etihad, Annual Report , Bank Al Etihad, BLC. (20170.
3. Clotteau. N ,Measho. B, Global Panorama on Postal Financial Inclusion , Printed in Switzerland by Universal Postal Union, 2016 ,.
4. Development Bank of Latin America (CAF), Five Challenges to Achieve Gender Equality in Latin America, March 7,2016.
https://www.caf.com/en/currently/news/2016/03/five-challenges-toachieve
5. . - IFC, Banking on Women in Egypt, Innovations in the Banking Industry, Workshop Report , (2016),.
6. M.L.Krro and S.Childs, Women gender and politics: Reader, Oxford University Press, (2010).
7. - Pampel F. C., Tanaka K. (1986) "Economic Development and Female Labor Force Participation A Reconsideration" Social Forces, vol. 64, n. 3, pp. 599-619. and Goldin,C(1995)"The U-Shaped female Labor Force Function in Economic Development and Economic History"
8. Rashdan & Eissal,The Determinants of Financial Inclusion in Egypt , International Journal of Financial Research , 2017, .
9. Robino Carolina, Growth Inclusiveness, and Women's Economic Empowerment in Brazil, International Development Research Center, 2015.
10. Lechman E and Kaur H. (2015). "Economic Growth and Female Labor Force Participation Verifying The U-Feminization Hypothesis. New Evidence For 162 Countries Over the Period 1990-2012, Economic Society
11. Alliance for Financial Inclusion, Declaration Progress Report: TODAY'S TARGETS, TOMORROW'S IMPACT. , 2018 Maya .- BLC . Audited Financial Statements Report 2017, BLC Bank Lebanon. BLC Bank Lebanon(2017).
12. Central Bank of Jordan, The National Financial Inclusion Strategy (2018-2020). Central Bank of Jordan, (2016)

تاريخ قبول النشر/2023/1/16 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.11

13. Ghebrial, F, FINANCIAL INCLUSION IN EGYPT, CHALLENGES AND OPPORTUNITIES , American University in Egypt (2019.
14. - Hassouba, T, & Zaki, C, FINANCIAL DEVELOPMENT AND INCLUSION IN EGYPT, EMNES(2018), .
15. HC Securities and Investment, Egypt Financials ,(2019) Egypt
16. The Common Wealth, Strategies for Women's Financial Inclusion in the Commonwealth, United Kingdom: The Common Wealth, (2015).
17. United Nations Development Programme , UNDP Evaluation Guidelines, New York, (2019),